الدرس الرابع:

البنك الدولي ودوره في تقديم حلول إنمانية مستدامة

تعزيز شفافية الديون

يشكل تمويل الديون عاملا بالغ الأهمية لتحقيق التنمية، وعند استخدامه بحكمة، يمكن أن يساعد البلدان على تمويل الاستثمارات وتحقيق نمو مستدام وشامل. لكن مع عودة ظهور المديونية كخطر في مختلف بلدان الاقتصادات الصاعدة والنامية، تبرز الحاجة إلى الإدارة الحصيفة للدين العام من خلال وجود مؤسسات وإجراءات وقدرات فاعلة.

فمن خلال تعزيز شفافية الديون، سيكون بمقدور الجهات السيادية المقترضة اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاقتراض، فيما سيكون بمقدور الدائنين ومؤسسات التصنيف تقييم الجدارة الائتمانية السيادية وتسعير أدوات الدين على النحو السليم. ومن خلال الإدارة الفاعلة للديون ومخاطر المالية العامة، تستطيع البلدان الحد من أوجه الضعف المالية، والإسهام في استقرار الاقتصاد الكلي، والحفاظ على استمرارية القدرة على تحمُّل أعباء الديون، وحماية سمعتها فيما بين المستثمرين. وبتحسين رصد وإدارة مخاطر المالية العامة الناجمة عن الالتزامات الطارئة، تستطيع البلدان ضمان عدم وصول ديونها إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحمُّلها.

في عام 2018، أعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن تدشين برنامج عمل تعاوني جديد، هو إطار النهج متعدد الجوانب للبنك والصندوق من أجل معالجة أوجه الضعف الناشئة المتعلقة بالديون. ويجري القيام بهذا العمل في سياق جدول أعمال التنمية العالمية - بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة – وهو يدعم تحسين رصد أوجه الضعف المتعلقة بالديون، والإصلاحات الهيكلية اللازمة للمساعدة في الحد منها، وزيادة شفافية الديون، وتوسيع بناء القدرات المتعلقة بإدارة الديون. وأرست المذكرات الأخيرة التي قدمها البنك والصندوق لقمة مجموعة العشرين العناصر الأساسية لهذا الجهد وغيره من جوانب التمويل المستدام.

ويقدِّم صندوق إدارة الديون، وهو الأبرز لدى مجموعة البنك، مساندة استشارية وتدريبا وأدوات تحليلية وخدمات التعلُّم من النظراء لتدعيم قدرة البلدان على إدارة الديون. وقد ساند الصندوق، منذ إنشائه في عام 2008، أنشطة بناء القدرات وإجراء الإصلاحات في أكثر من 75 بلدا ونفَّذ ما يزيد على 290 بعثة للمساعدة الفنية. وفي عام 2019، دشن البنك المرحلة الثالثة من الصندوق لتوسيع نطاق المساندة التي يقدمها بشأن إدارة الديون وشفافيتها.

تشجيع تبني رؤية للتجارة العالمية تصب في مصلحة الجميع

تُعد التجارة قاطرة مهمة للنمو الذي يؤدي إلى توفير الوظائف، والحد من الفقر، وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة. ومنذ عام 1990، ساعد النمو الذي يدعمه الانفتاح التجاري أكثر من مليار شخص على الإفلات من براثن الفقر. ويمكن أن تؤدي التجارة أيضا إلى تحسين إدماج النساء في النشاط الاقتصادي. ويوظِّف المُصدِّرون في البلدان النامية عدداً أكبر من النساء مقارنةً بغيرهم، إذ تشكِّل النساء ما يصل إلى 90% من الأيدي العاملة في مناطق تجهيز الصادرات[18].

ولضمان قدرة كل فرد في المجتمع على جني منافع التجارة، تشجِّع مجموعة البنك إجراء طائفة واسعة من الإصلاحات والاستثمارات تشمل زيادة قدرة الاقتصادات على مواجهة الأزمات مع إنشاء شبكات أمان قوية، وخدمات التعليم التي تُعِد الطلاب لوظائف المستقبل؛ فضلاً عن منافع إعادة التدريب، والمساعدة في البحث عن الوظائف، واستحقاقات بدل الانتقال التي تساعد العاملين على الانتقال إلى وظائف جديدة.

وتمثل سلاسل القيمة العالمية جزءاً لا يتجزأ من التجارة المفتوحة، وأحد العناصر الرئيسية التي تسهم في خلق الوظائف، كما أنها تساعد الاقتصادات الأقل تنوعا والأصغر حجما على إيجاد مكان لها في الاقتصاد العالمي. وقد استطاع العديد من البلدان زيادة معدلات النمو بها بشكل كبير من خلال هذا النهج، ومن بينها بنغلاديش وكوستاريكا وليسوتو وفييتنام،

---

18 التقرير السنوي 2022 للبنك الدولي.2022.

ومؤخراً إثيوبيا. وستشكل سلاسل القيمة محور تركيز مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2020.

الاستفادة من التحوُّل الاقتصادي لخلق وظائف أكثر وأفضل وشاملة لجميع الفئات

يمتلك النمو الاقتصادي القدرة على تغيير المجتمعات وزيادة مستويات الدخل ومساعدة المواطنين على الازدهار، لكن النمو وحده لا يكفي. وحتى يتسنى الحد من الفقر وضمان تحقيق الرخاء المشترك، يجب أن يؤدي النمو إلى خلق وظائف أكثر وأفضل للجميع. ومن شأن تحسين سبل الحصول على الخدمات المالية، وتدعيم التدريب على اكتساب المهارات، ومساندة تقوية القطاع الخاص، وإنشاء بنية تحتية مستدامة لربط الناس بفرص العمل التي يمكنها المساعدة في إنهاء الفقر المدقع في أشد البلدان فقراً.

وكانت المؤسسة الدولية للتنمية في طليعة الجهات المسانِدة للجهود التي تبذلها البلدان لخلق الوظائف، حيث تم تحديد الوظائف والتحوُّل الاقتصادي باعتبارهما من محاور التركيز الخاصة في إطار دورتنا الحالية لتجديد موارد المؤسسة التي تمتد لثلاث سنوات والمعروفة باسم العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة. وإننا نقوم بتمويل المشروعات المبتكرة، واستخدام الأدوات المالية والتحليلات المحسَّنة، وتطبيق أدوات جديدة لتقييم الأثر الواقع على الوظائف وقياسه. وحتى يونيو/حزيران 2019، كانت محفظة مشروعات البنك تضم 579 مشروعا قيد التنفيذ تتعلق بخلق فرص العمل، بما يمثل استثمارات بقيمة تبلغ نحو 78 مليار دولار.

ضمان قدرة الأسواق على تحفيز نمو القطاع الخاص

تساعد مجموعة البنك البلدان على تعبئة المزيد من الموارد من أجل التنمية، مع التركيز على تعميق مشاركة مستثمري القطاع الخاص. ويجمع نهجنا بين المساعدة الأولية في تنفيذ إصلاحات تعزز قدرة الأسواق، والمساندة المالية والفنية اللاحقة للمشروعات. ومن خلال خدماتنا الإقراضية والاستشارية، نساعد في خفض مخاطر القطاع العام والحواجز الماثلة أمام دخول القطاع الخاص. ويتم التركيز على أمور من بينها مساندة الإدارة السليمة

لسياسات المالية العامة والاقتصاد الكلي، وتشجيع إصلاحات الاقتصاد الجزئي، وتحسين سهولة ممارسة الأعمال في أي بلد.

تقديم التمويل والحلول لقطاع البنية التحتية

تمثل مساعدة البلدان على تلبية الاحتياجات من الخدمات الأساسية والبنية التحتية المحددة في أهداف التنمية المستدامة - وفي الوقت نفسه تلبية التطلعات المتزايدة لمليارات البشر حول العالم — تحدياً مضنياً. وإننا نعتمد نهجا متكاملا لتحسين مرافق البنية التحتية وتمويلها في البلدان النامية، والتركيز على توفيرها على نطاق أوسع، ورفع جودة الخدمات، وزيادة تيسير تكلفتها، واستدامتها.

يستند هذا العمل إلى التزام مجموعة البنك بتعبئة التمويل والابتكارات والخبرات من جميع المصادر لتوفير البنية التحتية. والهدف من ذلك هو الحفاظ على الموارد العامة المحدودة وتوجيهها حيثما لا يشكِّل تمويل القطاع الخاص أفضل خيار أو لا يكون متاحاً. ويقدِّم الصندوق العالمي للبنية التحتية المساندة في إعداد المشروعات وعمليات الهيكلة فضلاً عن تقديم الخدمات الاستشارية إلى المتعاملين معه في البلدان النامية. وحتى 30 يونيو/حزيران 2019، من المتوقع أن تقوم محفظته التي تضم 70 مشروعا بتعبئة استثمارات إجمالية بقيمة تزيد على 66 مليار دولار. وفي عام 2019، احتفل برنامج التسهيلات الاستشارية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية بمرور 20 عاماً من العمل على دعم تقوية مناخ الاستثمار في البلدان النامية. وتعمل شراكة الاستثمار في البنية التحتية الجيدة، التي أنشأها البنك الدولي والحكومة اليابانية، على الارتقاء بتصميم المشروعات مع التركيز على الكفاءة والاستدامة والصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية.